

(٧)

العلاقة بين القوة والاضمار

تحدد فيما سبق ان العناصر اللغوية تختلف فيما بينها فى القوة وبالتالي فى العمل ، ولما كان الفعل قد وضع فى قمة هذه العناصر فى القوة وبالتالي فى العمل ، والحقت به العناصر فى درجات متفاوتة ، فتساوت معه فى العمل الا انها تختلف عنه فى القوة فأجريت مجرى الفعل لشبهها به الا أنها لم تقو قسوته .

ويعد اضمار الفعل فارقا جوهريا بينه وبين العناصر الأخرى الملحقة به . ويمكن ان يضاف هذا الفارق التركيبى الدلالى الى الخصيصة السابقة وهى تلك الحرية التى يمنحها الفعل للعناصر التى يتحكم فيها . بحيث يمكن أن تنتقل من موضع الى آخر ما لم ينتج عن ذلك خرق لقاعدة تركيبية أو دلالية . وينسحب ذلك على العناصر الاجبارية والاختيارية فى الجملة . ويمكن من خلال حصر امكانات ترتيب عناصر الجملة تحديد صور التقديم والتأخير كما أشرنا من قبيل .

فالعناصر الأخرى التى أجريت مجرى الفعل لا يجوز أن تعمل مضمرة ، أى لا يمكن أن تحذف ويبقى أثرها فى معمول موجود فى الجملة ، يمكن على أساسه أن يقدر . فهذه الخصيصة التى تميز به الفعل وهى القدرة على أن يؤثر فى عنصر موجود رغم حذفه وذلك من خلال صور مختلفة من الاضمار توجب أن يفرد لهذه العلاقة مبحث مستقل .

ويلاحظ هنا أيضا أن الجمل على المعنى قد حظى بمكانة بارزة حيث فسر بوصفه وسيلة تأويلية العنصر المحذوف ، وفى هذه الوسيلة - كما يقول د . حماسة - يقوم العنصر الدلالى بعلاج كثير من المخالفات اللفظية النطقية . فالمعول كله على المعنى فى اقامة الكلام . وان كان هذا « المعنى » عندهم (أى عند النحاة) متنوعا ، فهو أحيانا معنى دلالى ، وفى أحيان أخرى معنى